

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: Spanish

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة  
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب  
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة الأسرة والمرأة في المناطق الريفية، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150114 140114 13-60142X (A)



## بيان

### المرأة الريفية: التحديات القادمة

تشدد رابطة الأسرة والمرأة في المناطق الريفية على أهمية دور المرأة الريفية في العالم أمس واليوم وفي المستقبل، وضرورة مواصلة التقدم في تنفيذ السياسات التي تعزز تكافؤ الفرص الحقيقي وتمكين النساء المقيمت في المناطق الريفية.

وتصل النسبة المئوية لسكان الريف في العالم إلى ٤٧ في المائة من مجموع السكان الذي يتجاوز ٧ ٠٠٠ مليون نسمة. ومن هنا فإننا نتحدث عن سكان للريف يصل عددهم إلى قرابة ٣ ٢٠٠ مليون نسمة، منهم أكثر من ١ ٦٠٠ مليون امرأة يعيشن في المناطق الريفية في العالم. وفي الاتحاد الأوروبي يشكل سكان الريف ٢٦ في المائة من مجموع السكان، ومنهم زهاء ٦٦ مليون امرأة يعيشن في الريف، وهذا الرقم يرتفع إلى ما يزيد قليلاً على ١٢٠ مليوناً إذا تحدثنا عن الـ ٤٧ بلداً الأطراف في مجلس أوروبا. وفي إسبانيا تعيش حوالي ٦ ملايين امرأة في الريف.

وإزاء هذه الأرقام فإنه لا جدال إذن في أن الحديث عن المرأة الريفية هو حديث عن قطاع بالغ الأهمية من السكان، ليس فقط انطلاقاً من رؤية ديموغرافية، بل أيضاً من حيث الدور الذي تؤديه الريفيات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للملايين من شعوب العالم.

إن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥، شكّل دون جدال حداً فاصلاً في حياة المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة، ففي هذا المؤتمر اقترح واعتمد اعتبار ١٥ تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً للمرأة الريفية، وأدرجت المرأة الريفية في المجالات الاثني عشر لمنهاج العمل.

وقد قطعنا منذئذ خطوات قصيرة ولكن مهمة في السعي إلى كفالة تكافؤ الفرص الحقيقي للمرأة الريفية، ولكن هذا التقدم لم يكن متماثلاً في جميع البلدان، ولم يحدث بنفس الطريقة ولا في نفس الوقت.

وفيما يتعلق بإسبانيا، كان التقدم ذا دلالة، ففي الأعوام الماضية كانت هناك إنجازات واسعة على المستوى التشريعي، مع اعتماد وبدء نفاذ القانون الأساسي ٢٠٠٤/١ بشأن سبل الحماية الشاملة من العنف الجنساني؛ والقانون الأساسي ٢٠٠٧/٣ بشأن المساواة الفعلية بين النساء والرجال، الذي يتطرق أيضاً، بشكل محدد، إلى المرأة الريفية؛ والقانون ٢٠٠٠/٣٥ بشأن الملكية المشتركة للمزارع.

ومع ذلك فإن المرأة الريفية في إسبانيا تواجه اليوم، رغم هذا التقدم التشريعي، تفاوتات لا بد من التغلب عليها، ومنها:

- صعوبة الوصول إلى سوق العمل.
- الفرق في الأجور الذي يصل إلى قرابة ١٦ في المائة.
- صعوبة التوفيق بين الحياة الأسرية والعملية والشخصية، إذ هي أساساً من يرعى كبار السن والأطفال، ومن يقع على عاتقه باستمرار الجزء الأكبر من الأعباء المنزلية، علاوة على عملها في المزارع وتربية المواشي.
- ندرة وجود المرأة الريفية في اتخاذ القرار. ولا تشكل النساء سوى ٢٥ في المائة من أعضاء التعاونيات، و ٣,٥ في المائة من أعضاء مجالس إدارة التعاونيات من الدرجة الأولى و ٢,٢ في المائة من هؤلاء الأعضاء في التعاونيات من الدرجة الثانية، ولا يزال وجودهن منعزلاً بالفعل في المنظمات المهنية الزراعية وجماعات العمل المحلي.
- العنف الجنساني الذي تتعرض له النساء الريفيات في صمت بالغ وبموارد تقل عن موارد نساء الحضر.

ومن الضروري لذلك التركيز على ما يلي:

- اتخاذ إجراءات محددة تلي احتياجات المرأة الريفية، من أجل التقدم صوب تنمية واعية ومستدامة وشاملة للجميع.
- مواصلة الإبلاغ عن جميع أشكال التفاوتات التي لا تزال المرأة الريفية تتعرض لها.
- تعزيز دور المرأة في الاهتمام بسكان المناطق الريفية بعيداً عن الذكور والمسنين، فبدون المرأة لا يكون للريف مستقبل.
- تعزيز دور المرأة باعتبارها قوة دافعة ومحركاً للتنمية الاقتصادية لسكان الريف، مع تشجيع العمل الحر للمرأة، وتنفيذ أنشطة اقتصادية جديدة مكملّة للزراعة وتربية المواشي.
- تنفيذ التدابير اللازمة لتيسير التوفيق بين الحياة الأسرية والعملية والشخصية، وتغيير العقلية المطلوب لتحقيق المسؤولية المشتركة بين المرأة والرجل في البيت.
- تحسين الحصول على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات باعتبارها أدوات لا غنى عنها للتقدم في تمكين المرأة الريفية.

- مواصلة دعم وجود المرأة الريفية في اتخاذ القرارات، وصولاً إلى تحقيق التمثيل الذي تستحقه بحق، فالنساء هن نصف السكان، ولا نستطيع إهدار طاقتهن.
- دعم مكافحة العنف الجنساني في الريف، وتحسين الموارد المخصصة لرعاية ضحايا هذا العنف من النساء في الريف.

ولذلك فإنه بعد انقضاء زهاء عشرين عاماً على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ما زلنا لم نصل بعد إلى التحديات والأهداف المقترحة في منهاج العمل. ومن هنا فإن من الضروري أن تتضافر جهودنا جميعاً - من حكومات، ومنظمات دولية، وجهات اجتماعية واقتصادية، والمجتمع بوجه عام - حتى نهيئ للمرأة الريفية تبوؤ المكان اللائق بها باعتبارها عنصراً أساسياً وحيوياً للحفاظ على شعوبنا.